النموذج الاقتصادي الكلي الكينزي

تمهيد:

أثرت أزمة الكساد العالمي في الحياة الاقتصادية عامةً وفي الفكر الاقتصادي بصفة خاصة، حيث أدت الآثار السلبية لهذه الأزمة إلى إعادة النظر في النظريات الاقتصادية التي كانت تسود أنذاك، وعلى رأسها النظريات الكلاسيكية، ويعتبر جون مايناردكينز (J.M.Keynes)، أكبر المنتقدين لهذه النظريات التي عجزت عن تفسير أزمة الكساد، وعن إيجاد حلول لها، إذ يعتبر كينز مؤسس الاقتصاد الكلي، حيث بنى أفكاره على جملة من المبادئ، أهمها ما يلي:

1. ثبات المخزونات الاقتصادية، كرؤوس الأموال والآلات في المدى القصير الذي شمله التحليل الاقتصادي الكينزي؛
2. الاقتصاد يعمل دومًا تحت مستوى التشغيل التام، أي يمكن زيادة الانتاج للإستجابة لزيادة الطلب؛
3. ثبات تكاليف الإنتاج وكذلك الأسعار، وذلك في المدى القصير؛
4. عدم التعامل مع الخارج، أو ما يعرف بالاقتصاد المغلق؛
5. ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لحمايته من الأزمات؛
6. الطلب الكلي هو المحرك الذي يدفع الاقتصاد الوطني، وليس العرض؛
7. في حالة حدوث خلل بين طرفي العرض والطلب فإن التعديل يكون عن طريق الكميات، وليس عن طريق الأسعار.

- أولًا: النموذج الكينزي البسيط

يفترض النموذج الكينزي البسيط أن الاقتصاد الوطني مطون من قطاعين فقط، هما: العائلات التي يكون نشاطها الاقتصادي استهلاكًا، وهو مرتبط بدخلها، والمؤسسات التي يكون نشاطها الاقتصادي استثماري، وهو مرتبط بأسعار الفائدة وبعائد رأس المال.

1. دالة الاستهلاك الكينزية:

تعبر دالة الاستهلاك الكينزية عن الكميات التي يشتريها الأفراد من المنتجات، بالاعتماد على دخلهم الوطني فقط، ومنه:

يمكن التعبير عنها كمايلي:

$$C= f(Y),$$

$$F'(Y) >0$$

أ. الصيغة العامة لدالة الاستهلاك الكينزية:

تأخذ دالة الاستهلاك الكينزية الصيغة التالية:

$C= a + b.Y$

حيث:

C: الاستهلاك الكلي؛

Y: الدخل الوطني؛

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل(الاستهلاك الحر)، وهي عبارة عن قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل معدومًا، وهي قيمة موجبة دومًا($a>0$)؛

b: الميل الحدي للاستهلاك، وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد($0\leq b\leq 1$).

يأخذ منحنى دالة الاستهلاك الكينزية الشكل التالي:

منحنى دالة الاستهلاك الكينزية

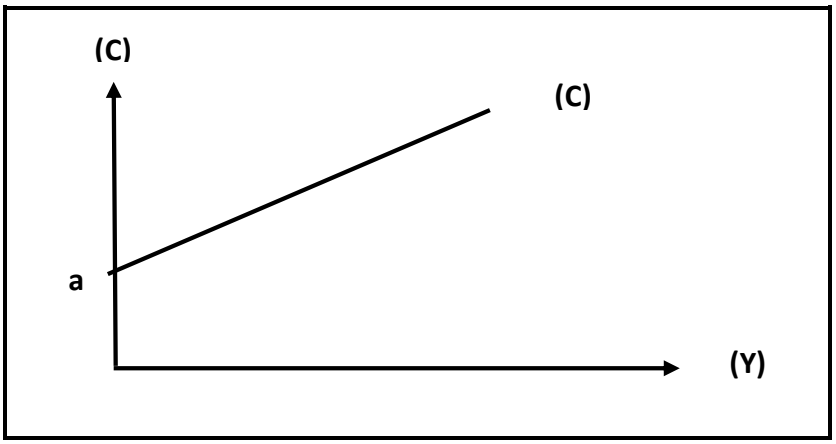

ب. الميل الحدي للاستهلاك(The Marginal Propensity to Consume):

الميل الحدي للاستهلاك (MPC) عبارة عن تغير الاستهلاك الناتج عن تغير الدخل الوطني بوحدة واحدة، وهو عبارة عن مشتقة دالة الاستهلاك بالنسبة للدخل الوطني، أي أن:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\partial C}{\partial Y} = b$$

بيانيًا يمثل الميل الحدي للاستهلاك ميل منحنى دالة الاستهلاك الكينزية، والذي يساوي المقابل على المجاور(ظل زاوية الميل).

- **ملاحظة:** الميل الحدي للاستهلاك ثابت عند جميع نقاط منحنى دالة الاستهلاك الكينزية.

ج. الميل المتوسط للاستهلاك (The Average Propensity to Consume):

الميل المتوسط للاستهلاك(APC)، عبارة عن النسبة المستهلكة من الدخل الوطني، أي حاصل قسمة الاستهلاك(C) على الدخل(Y)، ونكتب:

$$APC = C/Y$$

$$= a/Y + b.Y/Y$$

$$= a/Y + b = a/Y + MPC$$

بما ان الاستهلاك الحر(a) ثابت موجب، والدخل (Y) موجب كذلك، فإننا نستنتج أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من ميله الحدي (APC > MPC).

2. دالة الادخار الكينزية:

عرف كينز الادخار بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي أن الأفراد يبدؤون بالاستهلاك أولًا ثم يدخرون الباقي، أي عكس ما كان يعتقده الكلاسيكيون، ونكتب:

$$(S = Y - C)$$

أ. الصيغة العامة لدالة الادخار الكينزية:

تم اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك، كما يلي:

لدينا: $S = Y - C$

بالتعويض عن دالة الاستهلاك في العلاقة أعلاه نجد:

$$S = Y - (a + b.Y)$$

ومنه: $\mathbf{S = -a + (1 - b).Y}$

وهي الصيغة العامة لدالة الادخار الكينزية,

حيث:

– تعبر (a–) عن الادخار المستقل عن الدخل، أي قيمة الادخار الوطني عندما يكون الدخل معدومًا، والإشارة السالبة تعني اللجوء إلى الاقتراض من أجل تغطية الاستهلاك الحر(a)عندما يكون الدخل معدومًا. أما بيانيًا فإن (a–) تمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الادخار مع المحور العمودي.

– المعامل (b – 1) هو الميل الحدي للادخار.

يأخذ منحنى دالة الادخار الكينزية الشكل التالي:

منحنى دالة الادخار الكينزية

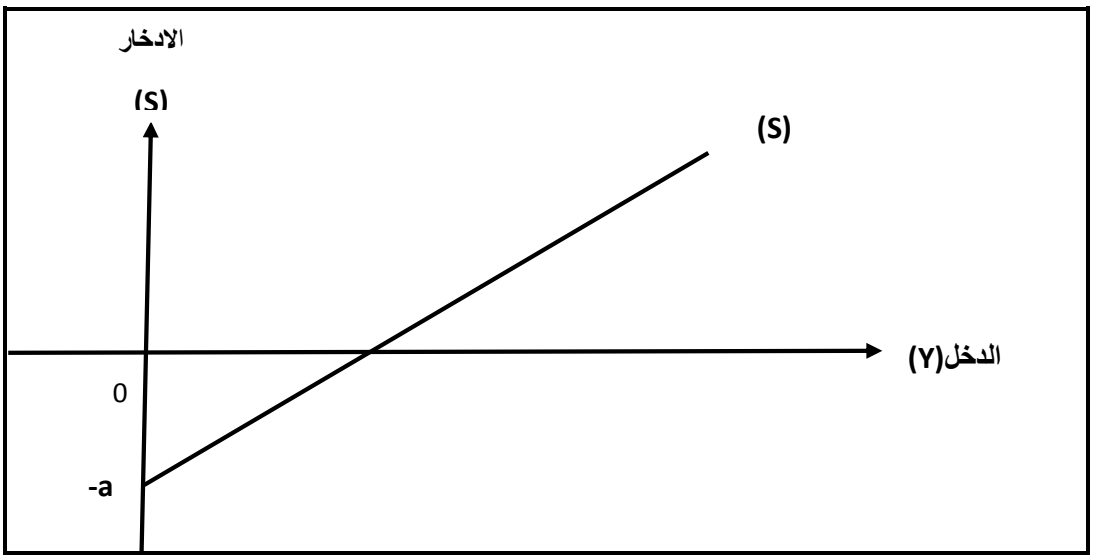

ب. الميل الحدي للادخار (The Marginal Propensity to Save):

يمثل الميل الحدي للادخار (MPS) قيمة تغير الادخار الوطني الناتجة عن تغير الدخل الوطني بوحدة واحدة، ويحسب عن طريق اشتقاق دالة الادخار السابقة بالنسبة إلى الدخل الوطني(Y)، ومنه:

$$MPS= (1- b)$$

ج. الميل المتوسط للادخار (The Avirage Propensity to Save):

الميل المتوسط للادخار(APS) ، عبارة عن نسبة الادخار الكلي(S) إلى الدخل الكلي(Y)، أي النسبة المدخرة من الدخل، ومنه نكتب:

$$APS= S/Y$$

$$APS= - a/Y + (1- b).Y/Y$$

$$APS= - a/Y + (1- b)$$

$$APS= - a/Y + MPS$$

بما أن (a) موجب دومًا فإن (a−) تكون سالبة دومًا، ونظرًا لكون الدخل الوطني موجب، فإننا نستنتج أن الميل الحدي للادخار أكبر من ميله المتوسط (MPS>APS).

د. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك(MPC)، والميل الحدي للادخار(MPS):

مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد. **MPC + MPS= 1**

ه. العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك(APC)، والميل المتوسط للادخار(APS):

الدخل الوطني يوزع بين الاستهلاك والادخار ومنه:

$$APC + APS= 1$$

3. الاستثمار في النظرية الكينزية:

يعد الاستثمار(Investment) بالنسبة لكينز تيار من الانفاق على السلع الرأسمالية، وزيادة المخزون الوطني

أ. الصيغة العامة لدالة الاستثمار:

يرتبط الاستثمار(I) بالدخل الوطني (Y) وفق علاقة طردية، وهو ما توضحه المعادلة التالية:

$$(I= I_0 + r.Y)$$

حيث تمثل:

I: الاستثمار؛

I_0: الاستثمار المستقل عن الدخل، وهو موجب دومًا؛

r: الميل الحدي للاستثمار؛

Y: الدخل الوطني.

لتبسيط الدراسة يفترض الباحثون ثبات الاستثمار، أي أن: $(I= I_0)$

ب. التمثيل البياني لدالة الاستثمار:

يمكن لدالة الاستثمار أن تأخذ أحد الشكلين التاليين:

منحنى دالة الاستثمار

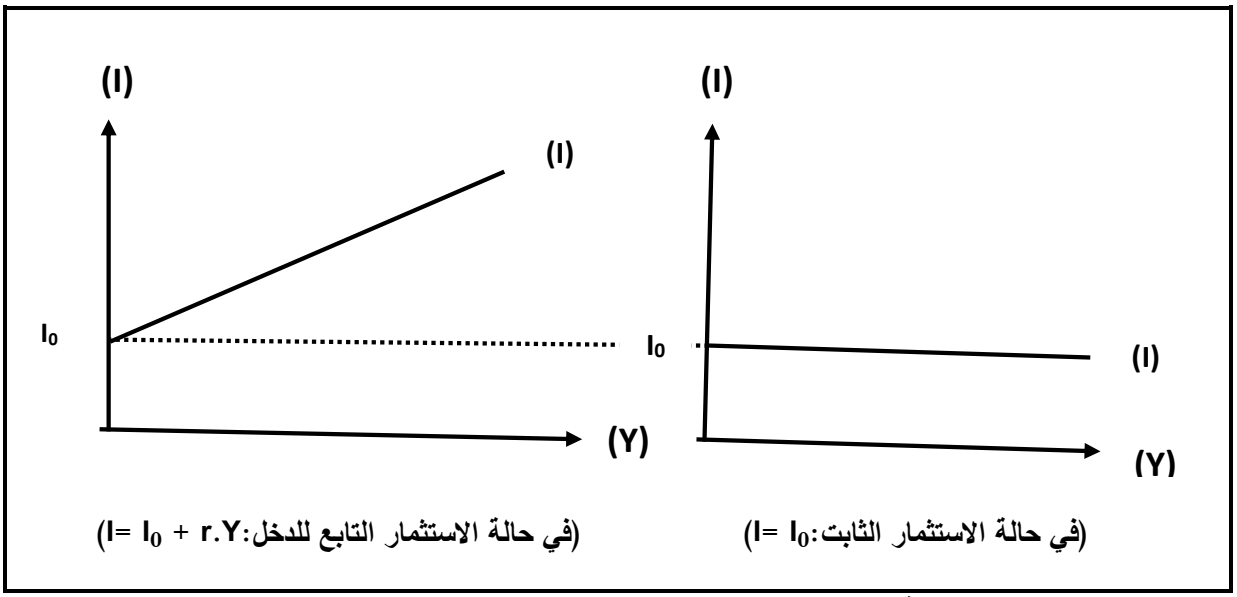

(في حالة الاستثمار التابع للدخل:$I= I_0 + r.Y$) **(في حالة الاستثمار الثابت:$I= I_0$)**

4. التوازن الكلي للنموذج الكينزي البسيط:

يتحقق توازن الكلي بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي:

أ. العرض الكلي عند كينز:

يعبر العرض الكلي(AS) في النظرية الكينزية عن مستويات مختلفة من الانتاج الكلي حسب توقعات الطلب (AD)، فالطلب عند كينز يخلق العرض، ويعبر عن العرض الطلي بمنصف الربع الأول(خط 45°)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

منحنى العرض الكلي الكينزي

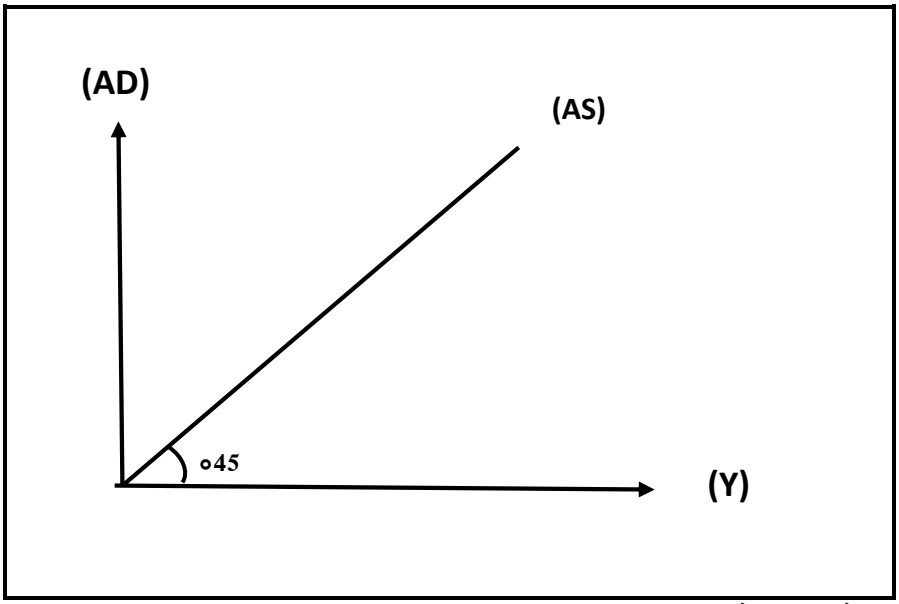

ب. الطلب الكلي في النموذج الكينزي البسيط:

يتكون النموذج الكينزي البسيط من قطاعين اقتصاديين فقط، هما: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، وبالتالي فالطلب الكلي بهذا النموذج الاقتصادي هو مجموع إنفاق هذين القطاعين:

$(AD= C + I)$ يمكن تمثيل منحنى الطلب الكلي لهذا النموذج كما يلي:

منحنى الطلب الكلي في النموذج الكينزي البسيط

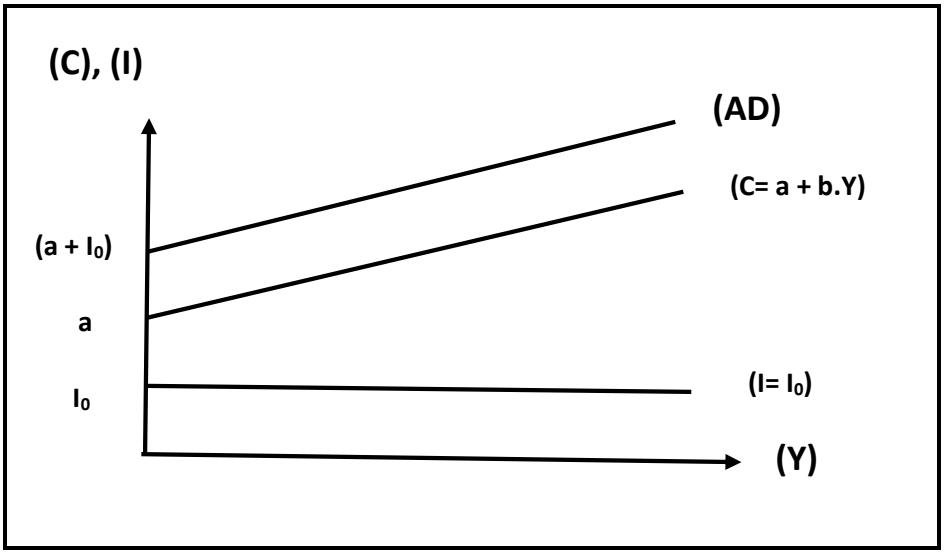

ج. تحديد الصيغة الحرفية للدخل الوطني التوازني:

يمكن الوصول إلى الصيغة الحرفية للدخل الوطني التوازني بطريقتين، هما:

- **طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي: (AS = AD)**

يعبر العرض عن الإنتاج الكلي(Y)، ويعبر الطلب عن مجموع الاستهلاك(C) والاستثمار(I)، حيث أن: $C= a + b.Y$

$$I= I_0 + r.Y$$

ومنه: شرط التوازن(AS = AD) يكتب كما يلي:

$$Y= C + I$$

$$Y= a + b.Y + I_0 + r.Y$$

$$Y - b.Y - r.Y= a + I_0$$

$$Y(1- b - r)= a + I_0$$

ومنه: $\mathbf{Y^{\star} = (a + I_0)/(1 - b - r)}$

وهي الصيغة الحرفية للدخل الوطني التوازني($Y^{\star}$).

توازن النموذج البسيط حسب طريقة العرض الكلي والطلب الكلي

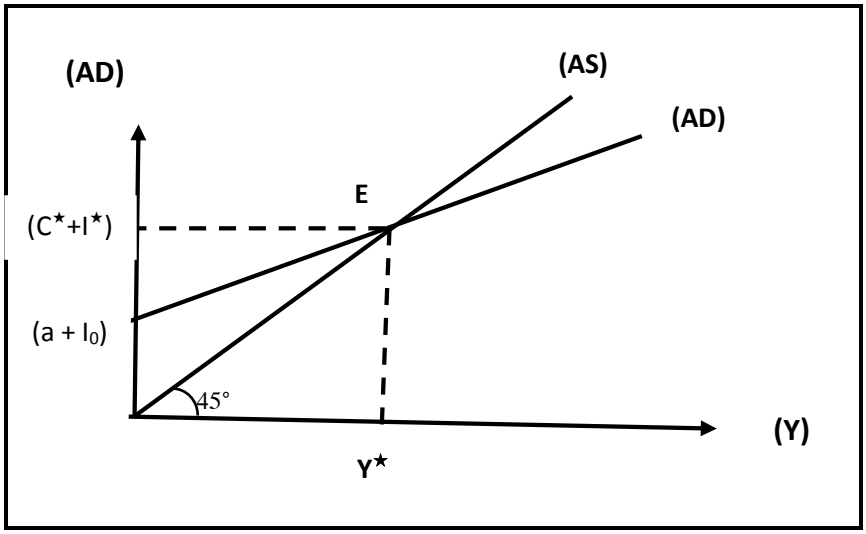

- **طريقة الاستثمار يساوي الادخار: (I= S)**

ننطلق من شرط التوازن: (I= S)، حيث:

$$I= I_0 + r.Y$$

$$S= -a + (1 - b)Y$$

ومنه: $I_0 + r.Y = - a + (1- b)Y$

$$a + I_0 =(1 - b)Y - r.Y$$

$$a + I_0 = (1 - b - r)Y$$

بقسمة الطرفين على معامل (Y) نجد:

$$\mathbf{Y^{\star}=(a + I_0) / (1 - b - r)}$$

يمكن تمثيل الوضع التوازني حسب هذه الطريقة كمايلي:

توازن النموذج البسيط حسب طريقة الاستثمار والادخار

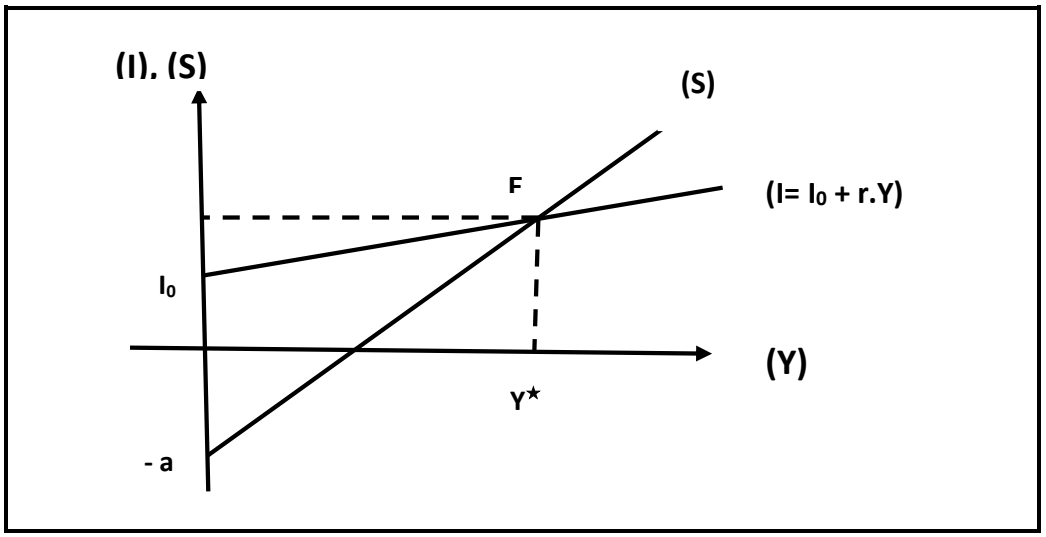

ملاحظة: في حالة عدم وجود الاستثمار التابع للدخل الوطني، أي في حالة ($I = I_0$)، فإن صيغة الدخل التوازني السابقة تصبح كما يلي:

$$Y^{\star} = \frac{(a+I0)}{(1-b)}$$